

أصول الجسبية في الإسلام

دراسة لأصليّة مقارنة

دكتور محمد جمال الدين مام

دار الهدى للنشر

٤٨ شارع يوسف حسان - مدينة نصر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
/

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى شقيقى /
الدكتور محمد إمام نور الدين
تعلمت منه معنى أن يكون للإنسان موقف
وعنه أخذت أمانة الكلمة

محمد كمال الدين إمام

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحسبة إحدى صور الجهاد الإسلامي لتكون كلمة الله هي العليا ، عرفها المسلمون منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وانطلقوا من خلالها يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولم يكن الرسول ﷺ - وهو يدعو إلى الإسلام ويقود الفئة المسلمة على طريق هداية الإنسان إلا أول المحتسين في الإسلام وأفضلهم وأعظمهم أثراً من أجل أن يقوم الناس بالقسط ، ويدننوا بالعبودية لله رب العالمين .

والحسبة على هذا النحو هي نظام إسلامي خالص أوجبه نصوص شرعية ، وفصلته صياغة فقهية ، وطبقته نماذج إسلامية مؤمنة ، كانت تعرف دورها الأصيل ، ومسئوليتها العظيمة ، وطويت صفحة المسلمين الأوائل وخلف من بعدهم خلوف - إلى يومنا هذا - فترت فيهم همة الرجال وقوة الإيمان فكانت الحسبة من أول ما ترك من فروض الإسلام الهامة .

ولم يكن التأليف في الحسبة إلا محاولة من الفقهاء المسلمين للتقريب بين المسلمين في واقعهم والإسلام في مبادئه ، لقد كانت الفجوة كبيرة بين عقيدة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وبين حياة يأمر فيها الناس بالمنكر وينهون عن المعروف ، فاهتزت لذلك قلوب خاشعة ، وعقول راشدة من فقهاء الإسلام ، فتناولوا الحسبة في جانبها النظري والعملي ، وفي صورتها الفردية والولائية ، ليذكروا بها المجتمع حكماً ومحكومين . وليضعوا الضوابط والحدود حتى تتحرك الحسبة في الحياة الاجتماعية كما أرادها الإسلام دون تهاون يعرض فاعليتها للمحط ، ودون تجاوز جعل مشروعيتها محلاً للنظر .

وليست هذه الدراسة إلا محاولة أولية لِنظرة معاصرة في نظام الحسبة الإسلامي ، محاولة تهدف إلى إبراز الفقه ، واستعراض التراث ، وتأصيل الأفكار ، ليعرف الجميع أن مجتمعا بغير حسبة يعوزه الإسلام الصحيح ، وأن حياة بغير تناصح تنقصها قوة الإيمان ، وأن أمة بغير دعوة للخير - وأمرًا بمعروف ونهيًا عن منكر - لا يمكنها التطلع إلى مكانها الأصيل باعتبارها خير أمة أخرجت للناس .

وقد ظلت الحسبة باعتبارها ولاية مطبقة في مصر حتى عام ١٨٠٥ ثم ألغيت مع ظهور حكم محمد علي ، أما وجودها المعاصر فيكاد يقتصر على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية ، وقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ والمتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف بالمملكة المغربية وقد صدر في ٦/٢١/ عام ١٩٨٢ ومنهجنا في هذه الدراسة تحليلي وتأصيلي نحاول النفاذ إلى القواعد والأصول في الوقت الذي يقترب فيه من الجزئيات والتفاصيل . ولعلنا بهذه الدراسة العجلى نبدأ طريقا علميا نتمناه ، نغطي معه الحسبة في أصولها الفقهية ، وتطوراتها العملية ، وتطبيقاتها المعاصرة .

« ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله »

المؤلف

الباب الأول

في النظرية العامة للاحتساب

تمهيد وتقسيم :

يتعلق نظام الحسبة في الإسلام ، في حده وتعريفه ، وفي هدفه وغاياته ، بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد تواترت الدراسات التي تناولت الحسبة على تعريفها به . وقيل إنهما مترادفان .

فالصلة إذن وثيقة بين مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - باعتباره من المبادئ العامة في الشريعة - وبين نظام الحسبة الذي هو أحد تطبيقاته في الحياة الإسلامية .

وغالبا ما يدرس نظام الحسبة في الإسلام ، سواء في الدراسات الخاصة في الحسبة ، أو في الكتابات الفقهية العامة ، أو في موسوعات الحديث والتفسير عند معالجة هذا المبدأ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ، بل إن الأدلة الشرعية في الحسبة هي ذاتها أدلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي بداية هذه الدراسة أنبه على أمرين

الأمر الأول : أن الحسبة محل دراستنا هنا هي الواجب الشرعي العام الملقى على عاتق المسلمين أفرادا وجماعات بمنع المنكرات الظاهرة صيانة للأمة وحماية للشريعة . فلا ينبغي الخلط بين الحسبة باعتبارها وظيفه دينية عامة . وبين ولاية الحسبة .

الأمر الثاني : أن الحسبة في الإسلام - كما سيتبين من الدراسة - ليست سياسة شرعية يتوقف أمرها على الحكام ولكنها حكم شرعي بالوجوب سواء قلنا إنه واجب عيني أو واجب على الكفاية .

* * * * *

الفصل الأول

الحسبة - التعريف والتفكير الفقهي

وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول - تعريف الحسبة

وينقسم إلى مطلبين :-

المطلب الأول - المعنى اللغوي

المطلب الثاني - المعنى الاصطلاحي

المبحث الثاني - التفكير الفقهي في الحسبة

وينقسم إلى مطلبين :-

المطلب الأول - ' الحسبة ومبدأ الأمر بالمعروف ،

والنهي عن المنكر

المطلب الثاني - التفكير الفقهي في الحسبة

الفصل الأول

الحسبة - التعريف والتفكير الفقهي

تحديد المصطلحات ضرورة عملية ، وربما كانت مشكلة المصطلح من أهم أسباب أزمنا الفكرية الراهنة ، وليس من هنا في هذا الفصل الوصول إلى تعريف جامع مانع ، بل حسبنا اختيار يميز الحسبة ، ويبرز منطلقاتها الفقهية والتاريخية .

المبحث الأول

تعريف الحسبة

الحسبة لفظة لها معناها في معاجم اللغة واصطلاح له مفهومه عند مصنفى العلوم الإسلامية ، ونعرض هنا لمعناه اللغوى ، ومفهومه الاصطلاحى .

المطلب الأول

المعنى اللغوى :

الحسبة وتنطق بالكسر تعنى لغة الأجر والاسم منها الاحتساب أى احتساب الأجر على الله ، وفى الحديث عن رسول الله ﷺ من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه .

وفى لسان العرب والاحتساب فى الأعمال الصالحات وعند المكروهات :
هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر ، أو باستعمال أنواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها ، طلبا للثواب المرجو ، وفى حديث عمر رضى
الله عنه : « أيها الناس ، احتسبوا أعمالكم ، فإن من احتسب عمله ، كتب له
أجر عمله وأجر حسبته » .

وفى أساس البلاغة : ومن المجاز احتسب فلانا : اختبر وسبر ما عنده ،
والنساء يتحسبن ما عند الرجال هن أى يختبرن قاله ابن السكيت .
فالحسبة لغة تشير فى الغالب إلى أربعة معان :

المعنى الأول : طلب الأجر من الله ، وواقع ذلك من قوله ﷺ من صام
رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه .

المعنى الثانى : الإنكار : ويقال احتسب عليه أى أنكر ، ومنه المحتسب
وقال الترمذى احتسب فلان عليه أى أنكر عليه قبيح عمله كما جاء فى المحكم
« لابن سيده » .

المعنى الثالث : الاختبار والسبر قاله ابن السكيت وقيل النساء يتحسبن
ما عند الرجال أى يختبرن .

المعنى الرابع : حسن التدبير والنظر فى الأمر أو إحصائه أو عدده مثل
حسب المال حسبا أو حسبه قال الأصمعى : فلان حسن الحسبه فى الأمر أى
حسن التدبير .

المطلب الثانى المعنى الاصطلاحى

تعددت التعريفات الفقهية للحسبة ، وغالبية الفقهاء كانوا يركزون على جانب الوظيفة والاختصاص ، فطالما أن الحسبة تتعلق بالمنكرات الظاهرة فقد انصب تعريفهم على هذا القدر المتفق عليه ، ولعل الماوردى الفقيه الشافعى كان أول من حاول صياغة تعريف اصطلاحى للحسبة فى كتابه المشهور « الأحكام السلطانية » فقال : « إنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » وقد انتشر التعريف وتداوله الكاتبون فى القديم والحديث ، وزاد عليه البعض كالشيرازى وابن الأخوة عبارة (واصلاح بين الناس) .

وهذا التعريف الشائع ، جامع غير مانع ، فهو جامع لأنه ينطوى على مجمل ما يقوم به المحتسب ، وهو غير مانع لأنه لا يميز الحسبة عن غيرها من أعمال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وكان « ابن تيمية » أكثر تحريزا عندما أشار إلى اختصاص المحتسب دون تحديد لماهية الحسبة فقال فى كتابه « الحسبة فى الإسلام » : « واما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، مما ليس من اختصاص الولاة والقضاة وأهل الديوان وغيرهم .

واتجه الغزالي إلى القول بأن الحسبة شاملة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو تعريف أقل من مكانة الغزالي الفكرية ، واتجه مصنفو العلوم الإسلامية مثل « حاجى خليفة » فى « كشف الظنون » و « التهانوى » فى « كشف اصطلاحات الفنون » إلى جعلها علما أو إلى اعتبارها نظاما كما اتجهت إلى ذلك دائرة المعارف الإسلامية .

ولسنا نعرض على اعتبار الحسبة علما له أصول ، ونظاما له قواعد ، بل هى كذلك وإلى ذلك أشار « المقرئ » فى « نفع الطيب » وهو يتحدث عن

الحسبة في الأندلس إلا أننا نعتقد أن جوهر الحسبة يتحقق في اعتبارها وظيفة دينية ، وولاية شرعية وهذه هي حقيقة الحسبة التي ينبغي إبرازها ، فليست الحسبة مجرد علم أو نظام ولكنها أحد الواجبات الشرعية .

وقد أصاب « أحمد بن سعيد المجليدي » في كتابه « التيسير في أحكام التسعير » عند وصف الحسبة بأنها من أعظم الخطط الدينية - وهي بين خطة القضاء وخطة الشرطة جامعة بين نظر شرعي ديني وزجر سياسي سلطاني .

والحسبة في تعريف مبدئي - من وجهة نظرنا - هي فاعلية المجتمع في الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله تطبيقاً للشرع الإسلامي .

وعناصر تعريفنا ثلاثة :

أ - فاعلية المجتمع حتى يستوعب التعريف الاحتساب الذي هو ولاية الحسبة والذي يقوم بها الأفراد امتثالاً للواجب الشرعي .

ب- الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله لاستبعاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا يتعلق بالمنكرات الظاهرة ، فما استتر أو كان يحتاج إلى شهود وبيانات وخصومه يدخل في ولاية القاضي لا المحتسب .

ج - تطبيقاً للشرع الإسلامي لأن الحسبة أساسها الشرع الإسلامي ، وغايتها حمايته وصنع الحياة في المجتمع على أمقتضاه ، فالمعروف الذي يأمر به المحتسب هو ما أمر به الشرع ، والمنكر الذي ينهى عنه المحتسب هو ما ينهى عنه الشرع ، ومهما تقاربت التفاصيل بين أي نظام وضعي وبين الحسبة فإن التباعد في الأصول يؤكد أن نظام الحسبة نسيج وحده ليس امتداداً لأنظمة سابقة على الإسلام ، وليس مشابهاً لأنظمة وليدة معاصرة .

المبحث الثاني

التفكير الفقهي في الحسبة

تراثنا الإسلامي غني بالحديث عن الحسبة ممارسة وتأليفاً ، وعناية أسلافنا بها يكشف عنه النظر للكتابات الإسلامية المختلفة في كل مجالات المعرفة ، حيث تحتل الحسبة مكانها ومكانتها في كتب التفسير ، وفي المسانيد الأولى التي تضم حديث رسول الله ﷺ إلى جوار أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وفي كتب الطبقات ، والستة الصحاح وشروحها ، بل وفي مؤلفات التاريخ ، وموسوعات الفقه والكتابات المستقلة عن الأقضية والأحكام ، وأداب القضاء وتاريخ القضاة ، بعبارة شاملة فإن الحسبة تعرض لها كل الكاتبيين في علوم المعرفة الإسلامية .

المطلب الأول

الحسبة ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي المنكر

الحديث عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد مقدمة طبيعية لدراسة الحسبة تحليلاً وتأصيلاً ، لأنه لحمتها وسداها ، وكل مجتمع منظم لا يخلو من أمر ونهي لأنهما جوهر كل نظام ، وشق الحكم في كل قاعدة تشريعية ، ولكن هذه الأوامر والنواهي تختلف في المصدر الذي منه جاءت ، هل هو الشرع ؟ هل هو العقل ؟ هل هما معا ؟

خلافات كثيرة تعرضها كتب المتكلمين ، وحسبنا القول بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي نعنيه هنا هو ما كان مصدره الشرع الإلهي الإسلامي .

أولاً : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إلهي عام :

لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إلهياً عاماً ، به جاء المرسلون وعليه أقيم دين الله وفي هذا يقول « ابن تيمية » : « الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذي أنزل الله به كتبه ، وأرسل به رسنه «
ويقول القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» عند تفسير قوله تعالى :
﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين
يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾

[آل عمران الآية - ٢١]

يقول : « هذه الآية دلت على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
كان واجبا في الأمم المتقدمة ، وقد نزلت الآية في بنى إسرائيل لأنهم كانوا
يقتلون من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وقد لعنهم الله تعالى بقوله :
﴿ لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم
ذلك بما عصوا وكان يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس
ما كانوا يفعلون ﴾

[المائدة : الآية ٧٨ ، ٧٩]

وقد جاء في تفسير « البحر المحيط » لأبى « حيان » وكانوا لا يتناهون عن
منكر فعلوه ظاهره التفاعل بمعنى الاشتراك أى لا ينهى بعضهم بعضا ، ذلك أنهم
جمعوا فعل المنكر والتجاهر به وعدم النهى عنه ، والمعصية إذا فعلت وقدرت
على العبد ينبغى أن يستتر بها - من ابتلى منكم بشيء من هذه القاذورات
فليستتر - فإذا فعلت جهارا وتواطعوا على عدم الإنكار كان ذلك تحريضا على
فعلها وسببا مثيرا لإفشائها وكثرتها .

وفي عرض القرآن الكريم لمسيرة الأمم السابقة ومواقفها من أنبيائها
وخرجها على ما ألزمت به الشرائع ما يؤكد قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
في كل أمة المرسلين .

يقول « سيف الدين الأمدى » في كتابه « الاحكام » : وما من أمة
إلا وقد أمرت بالمعروف كاتباع أنبيائهم وشرائعهم ، ونهيت عن المنكر ، كتبهم
عن الإلحاد وتكذيب أنبيائهم .

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - إذن - مصطلح قرآني يعبر عن مهمة الرسل ووظيفة الأنبياء ، كل بما أرسل معه ولمن أرسل إليه ، وإلى هذا يشير القرآن الكريم في حديث لقمان لابنه ﴿ يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك ﴾ .

[لقمان الآية : ١٧]

واستمرت خطوات الرسل في متابعتها على هذا الطريق حتى الدين الخاتم الذي جاء به رسول الإسلام صلوات الله وسلامه عليه وقد جاء في القرآن وصف الرسول ﷺ ﴿ يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ﴾ .

[الأعراف الآية : ١٥٧]

وهكذا أعلن المرسلون جميعاً علو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت الدعوة إلى الله على أساس منه سمة الركب المتتابع من رسل الله ، وهم يحملون شرائعه إلى دنيا الناس .

ثانياً : الأمة الإسلامية ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

ومع ذلك فإن الإسلام باعتباره الدين الخاتم - جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ له ملامح تميزه عن نظيره في الأمم السابقة .

وأول ما نلفت الأنظار إليه أن الإسلام بعد نزوله هو الدين الخاتم وهو الدين الحق القائم ، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها فجميع الرسالات الإلهية تستمر فيه ومن خلاله ، فالمعروف هو ما جعله الإسلام معروفاً والمنكر ما جعله الإسلام منكراً ، وتلك منطقتان لا ينبغي السماح بدخول الجدل الديني فيها كما يحاول الكثيرون . ويختلف الإسلام عن غيره في هذا الصدد بأمرين :-

الأمر الأول : أن الأمة الإسلامية - باعتبارها خير أمة أخرجت للناس - إنما تأمر بكل معروف وتنهي عن كل منكر ، وسائر الأمم غيرها لم يأمرها كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر - كما قال ابن تيمية - ولهذا كان اجماع هذه الأمة حجة . لأن الله تعالى قد أخبر أنهم يأمرون بكل

معروف وينهون عن كل منكر ، فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو اخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل ، كانوا متصفين بالأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ، والأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ليس من الكلم الطيب والعمل الصالح ، بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس بمعروف ولم تنه عنه فليس بمنكر ، وإذا كانت أمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر ما أو تنهى كلها عن معروف .

الأمر الثاني : أن الإسلام جعل من هذا المبدأ نظامًا شرعيًا له تطبيقاته المختلفة ، بحيث أصبح اغفاله ليس مخالفة دينية فحسب ، بل إنه ينهى حيوية المجتمع الإسلامي وفاعلية الفرد المسلم ، فهو نظام يتأكد به دور الأمة كمرشد ، ودور الجماعة الإسلامية كحارسة ودور الفرد المسلم باعتباره مسؤلاً مسؤلية فردية أمام الله عن القيام بواجبه الديني والخلقي والاجتماعي ليصبح جهاز رقابة ذا فعالية خاصة ، فالحسبة تبرز أهمية المسؤلية الفردية ، ومكانتها في الشرع الإسلامي ، فالفرد هنا مسؤل مسؤلية مزدوجه .

فهو مسؤل باعتباره فردا تربطه بمخالقه عبودية لله ينبغى ترجمتها في امتثال وطاعة للأوامر والنواهي ، فمسؤليته محورها النص لا موقف الجماعة ، وهي شخصية حيث لا تزر وازرة وزر أخرى ، وهو مسؤل باعتباره فردا في المجتمع عليه واجب الحفاظ على الشرعية الإسلامية فيه وهو واجب يرتبط بالوسع والطاقة حيث لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ..

ولهذا السبب اهتم الفقه الإسلامي ، بالتحديد الدقيق لهذا المبدأ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - فعرض أدلته الشرعية وحكمه وأركانه وآدابه وكل ما يتصل به من صياغة فقهية محكمة ، تكشف الجهد المبذول والعقلية المنظرة لرجال الفقه الإسلامي على نحو ما سنرى فيما بعد .

ثالثا : الحسبة وصلتها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : لأن الأمر والنهي عامان في كل مجتمع ، ولأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ في كل تشريع إلهي ، ولأن الحسبة واجبة على كل مسلم ، فقد تصور الكثيرون أن الحسبة ترادف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل لقد تطرف البعض فجعلوا